نمط الإنتاج الصغير ودوره فى استدامة الموارد البيئية
دراسة تحليلية مقارنة بين مصر، تونس، المغرب

عبد المولى إسماعيل محمد[1]– سهام عبد العزيز مروان[2]– عزه محمود غزالة[3]
محمد السيد عبد الرحمن الحجرى[3]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية الزراعة، جامعة عين شمس 3) مركز بحوث الصحراء

المستخلص

تعاني العديد من البلدان النامية والتي من بينها مصر من مشكلة هيكلية تتمثل فى زيادة الفجوة الغذائية لتلك البلدان من ناحية وضعف وصول المنتجين الرئيسين لإنتاج الغذاء وبخاصة فقراء وصغار الزراع من الوصول للموارد البيئية. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من اعتماد الزراعة وإنتاج الغذاء فى البلدان النامية على فقراء وصغار المزراعين وحيازتهم الأرضية الصغيرة، إلا إنه يتم تعميم نمط إنتاج اقتصاديات الأسواق المعولمه وذلك باعتباره النمط الوحيد الذى يمكنه حل المشكلة الزراعية والريفية فى البلدان النامية وأن زيادة الانتاجية الغذائية رهين بهذا النموذج حتى وإن كان من نتاج ذلك خروج الحائزين الصغار من الأرض وخلق المزيد من العمالة غير المنظمة، والعاطلين عن العمل. فى المقابل هناك رؤية بديلة ترى أن الخروج من معضلة الفجوة الغذائية والمشكلة الزراعية باعتماد نمط الإنتاج الصغير كنموذج تنموي بديل لنمط الإنتاج فى اقتصاديات الأسواق المعولمة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدام مؤشرات التقييم الاقتصادي والمالي لعدد (31) من المشروعات الصغيرة في مصر والمغرب وتونس، كعينة عمدية وفق دليل مقابلة ميداني وكذلك نموذج ميداني لدراسات الحالة والنماذج المالية للتدفقات الداخلة والخارجة. وذلك لاختبار فروض الدراسة القائمة على تقييم الجدوى الاقتصادية لمشروعات ضمن إطار نمط الإنتاج الصغير والمشروعات الأخرى ضمن نمط الأسواق التبادلية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وقد برز من نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين نمط الإنتاج الصغير وزيادة معدلات العائد الاقتصادي مقارنة بالمشروعات الاقتصادية الأخرى التي تعمل في إطار الأسواق التبادلية. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات لعل أبرزها أن التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة على نمط الإنتاج الصغير تساعد في تحسين واستدامة بيئة الأرض الزراعية.

المقدمة

هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية التى تمارسها العديد من الفئات الاجتماعية فى البلدان النامية –من بينها مصر– والتى لا يتم احتساب القيمة الاقتصادية لها وبخاصة تلك التى تتخذ من الموارد البيئية مصدرًا أساسيًا لدخلها مثال عمل النساء فى قطاع الزراعة والصيد، وأيضا المزارعون الصغار والصيادين، وعلى الرغم من أهمية هذه الأنشطة إلا إنها لا تنعكس بالإيجاب على أوضاع الفئات الاجتماعية التى تعمل بها، وما يرتبط بها من مؤشرات مثل تدنى مستويات المعيشة وانخفاض مستويات الأجور ...إلخ، وهناك العديد من الأسباب التى تكمن وراء هذا التدني فى الأوضاع الاقتصادية للفئات الاجتماعية المعنية، من بينها تزايد معدلات الاحتكار للموارد فى جانب وضعف الوصول لتلك الموارد من جانب آخر.

فعلى سبيل المثال فإن الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التى تقوم بها النساء العاملات فى الزراعة والتى لا يتم احتسابها اقتصاديا تصل لما يزيد عن 6 مليار جنيه فى العام،كما أن نطاق علاقات العمل غير الرسمية يشمل ليس فقط المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التى توفر نحو 70% من الوظائف فى مصر والتى تتمثل عادة فى مشروعات غير مسجلة وغير مرخصة ولا تحتفظ بسجلات حسابية منتظمة، بل امتدت علاقات العمل غير الرسمية لتشمل نحو 51% من العاملين فى الشركات الخاصة الرسمية، الذين يجري تعيينهم بدون عقود قانونية ولا تأمينات اجتماعية (العنتري، 2016)، فى السياق ذاته فإن قيمة العمل غير المدفوع تمثل نسب تزيد عن الـ50% بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادى، حيث تمثل على

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

سبيل المثال فى إيطاليا 52 %، وفى كندا 44% %، وفى البرتغال 61 % وبنسب تصل فى المتوسط ما بين 33 % إلى 50 % كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لدول منظمة التعاون والتنمية (العنتري، 2016، صـ33)، وفى هذا الصدد تشير منظمة العمل الدولية إلى أن العمالة غير الزراعية فى الاقتصاد غير المنظم تصل إلى 82% من إجمالى العمالة فى جنوب أسيا و65% في شرق وجنوب شرق أسيا، و40% فى بلدان أمريكا اللاتينية، وكمتوسط فى بلدان الجنوب يصل إلى 60% (ILO, 2014).

وفى هذا الصدد تحاول الدراسة البحث فى الأطر والأساليب الاقتصادية التى يمكن أن تدفع بتعظيم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتناثرة بحيث تكون مدخلا للتمكين الاقتصادى للفئات التى تعمل في قطاع الموارد البيئية.

ونطرح من خلال هذه الدراسة إطارًا اقتصاديًا مغايرًا لما هو سائد فى تناول الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر وأيضا الأنشطة الاقتصادية المتوسطة وبخاصة فى قطاع الموارد البيئية المرتبطة بالأرض والمياه، الموارد النباتية والحيوانية، وذلك من خلال طرح "نمط الإنتاج الصغير" فى مقابل الرؤى الأخرى التى ترى أن تعظيم القيمة الاقتصادية لتلك الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية من أرض ومياه إنما فى ارتباطها بالأسواق التبادلية كمدخلات ومخرجات.

وتهتم الدراسة بإبراز "نمط الإنتاج الصغير" كأحد المداخل الأساسية لتعظيم الأنشطة الاقتصادية، وأيضا كمدخل لإشباع الحاجات الأساسية من الغذاء للسكان في الريف والحضر، وذلك من خلال تطبيقات هذا النمط من الإنتاج الصغير على الموارد الاقتصادية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مشكلة البحث

تعاني العديد من الفئات الاجتماعية فى البلدان النامية والتى تتخذ من الموارد البيئية مصدرًا أساسيًا لدخلها مثال المزارعين، الصيادين، ...إلخ من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهناك العديد من الأسباب التى تكمن وراء هذا التدني فى الأوضاع الاقتصادية للفئات الاجتماعية المعنية، من بينها تزايد معدلات الاحتكار للموارد فى جانب وضعف الوصول لتلك الموارد من جانب آخر.

وعلى الرغم من كل عمليات الاستيلاء على الموارد الطبيعية التي تقوم بها تلك الشركات العالمية الكبرى (عابرة الجنسيات)، إلا أن ذلك لم يمنع من تزايد وتيرة الفقر والجوع على الصعيد العالمي، بل تكفي الإشارة إلى أن أكثر من نصف البشرية يعانى من خطر الجوع (FAO, 2012).

وتأتى المشكلة الزراعية والريفية كصدى لفجوة الوصول للموارد، وبخاصة فى ظل سيادة نمط إنتاج اقتصاديات السوق المعولمة والذى يرى أن الخروج من مأزق الفجوة الغذائية يعتمد على تركيز الحيازات الزراعية، وتعميم التكنولوجيات الحيوية من خلال البذور المنتقاه والمحورة وراثيا، وأن زيادة الانتاجية الغذائية رهين بهذا النموذج من خلال بناء المزارع الكبيرة باعتبارها الركيزة الاساسية للقضاء على المشكلات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي.

لكن على الجانب الآخر فإن تطبيقات هذا النمط الإنتاجي سوف تدفع بمزيد من خروج الحائزين الصغار من الأرض الزراعية وانتقالهم إلى سوق العمالة، بالإضافة إلى أن ضعف النمو والتحديث الصناعى فى البلدان النامية لن يمكنه استيعاب هذه العمالة الريفية الأمر الذي سيدفع بهذا الفائض السكاني من الريف إلى أطراف المدن وخلق المزيد من العمالة غير المنظمة، وخلق جيوش من العاطلين عن العمل.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

فى المقابل هناك رؤية بديلة ترى أن الخروج من معضلة الفجوة الغذائية والمشكلة الزراعية والريفية، فى ريف البلدان النامية إنما باعتماد نمط الإنتاج الصغير كنموذج تنموى بديل لنمط إنتاج اقتصاديات السوق المعولمة وهي تلك الأسواق التي تتجاوز إرادة الدول في حركة تداول رؤوس الأموال والسلع والخدمات والتي تحكمها اتفاقيات التجارة الدولية، والتكتلات الاقتصادية الكبرى عابرة الجنسيات مثال شركة مونسانتو في إنتاج بذور الحاصلات الزراعية.

حيث يعتمد بناء هذا النموذج على تعظيم العوائد الاقتصادية من الحيازات الصغيرة فى الريف، وأن هذا النموذج هو الأكثر قابلية للاستدامة ليس فقط فى سد فجوة الموازين الغذائية بل وأيضا فى تنمية الأوضاع المعيشية وكسر حلقة إعادة إنتاج الفقر فى ريف البلدان النامية.

فى السياق ذاته فإن هناك توافق عالمي على أهمية نمط الإنتاج الصغير ودوره فى استدامة الموارد البيئية من أرض ومياه وإشباع الحاجات الغذائية لمليارات البشر حيث تشير "منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" إلى أن اصحاب الحيازات الصغيرة يمكنها أن توفر الكثير من المواد الغذائية اللازمة لإطعام أكثر من 9 مليار نسمة بحلول عام 2050، وأن التعاونيات ومنظمات صغار المزارعين و المنتجين هى الكفيلة بالقضاء على الجوع فى العالم (FAO,2012).

أسئلة البحث

هناك عدد من الأسئلة التى يطرحها هذا البحث من بينها:

- إلى أى مدى يمكن لنمط الإنتاج الصغير أن يساهم فى تقليل الفجوة الغذائية للسكان فى بلدان الجنوب، وبخاصة مصر، المغرب، تونس؟
- ما مدى مساهمة الوصول للموارد البيئة وبخاصة من الأرض والمياه والمدخلات الزراعية فى زيادة معدلات النمو الاقتصادي؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أهمية البحث

يعد البحث واحدًا من البحوث الأولى فى مصر وعلى الصعيد الإقليمي التى تتناول "نمط الإنتاج الصغير" كرؤية تنموية مغايرة للرؤى التى تطرح فى الآدبيات التنموية والاقتصادية، كمدخل لتعظيم الموارد الاقتصادية من جهة والتمكين الاقتصادي للفئات الأكثر فقرا وضعفا من جهة أخرى.

أيضا يطرح البحث نموذجا تنمويًا مغايرًا للتعامل مع الحيازات الصغيرة والمتناهية الصغر وبخاصة فى إطار علاقتها باستخدامات الموارد البيئية، بالإضافة إلى إمكانية استخدام هذا النمط فى القطاعات الاقتصادية الأخرى مثال قطاع الصناعة والخدمات....إلخ. ومن ثم فإن هذه الدراسة تعد واحدة من الدراسات التي تطرح رؤية مغايرة لتنمية الأوضاع الاقتصادية لسكان البلدان النامية وبخاصة مصر والبلدان محل الدراسة. بحيث يمكن الاستفادة من النماذج الإرشادية التي تطرحها الدراسة وأيضا نماذج دراسات الحالة التى تطرحها فى إمكانية إعادة استخدامها فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي لا ترتبط مباشرة بالموارد البيئية.

أهداف البحث

- بناء نموذج إرشادي تنموى مغاير للنماذج التنموية السائدة فى مصر من خلال الاستفادة بتجارب بلدان أخرى كالمغرب وتونس.
- زيادة الدخول الاقتصادية للمزارعين الصغار في ريف البلدان النامية وبالتحديد بلدان الدراسة.

فروض البحث

- إن تطبيق نمط الإنتاج الصغير فى مصر وتونس والمغرب، يؤدي إلى زيادة معدلات إنتاج الغذاء والحاصلات الزراعية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- إن الوصول للموارد البيئية فى مصر وتونس والمغرب يزيد من معدلات التمكين الاقتصادي ووجود قوية علاقة بين المتغيرين.

نطاق الدراسة

النطاق الزمني للدراسة: تغطى الدراسة الفترة من 2000 حتى 2020 وذلك من خلال مراجعة الدراسات والبحوث التى تناولت موضوع الدراسة وأيضا دراسات الحالة خلال هذه الفترة.

النطاق المكاني للدراسة: تم تطبيق هذه الدراسة على بعض الأقطار العربية وتحديدا مصر وتونس والمغرب، وقد تم اختيار هذه البلدان باعتبارها تحقق شروط الدراسة من ناحية، وأيضا تساعد فى استخدام المناهج التنموية المقارنة من ناحية اخرى، بالإضافة إلى تشابه الظروف والأوضاع الاقتصادية مما يمكن أن يساعد فى تحقيق ممكنات القياس الاقتصادي.

الدراسات السابقة

يعد نمط الإنتاج الصغير واحدًا من المداخل التنموية فى التمكين الاقتصادى للسكان في المناطق الريفية وبخاصة من العاملين في قطاع الزراعة والصيد، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي نوليها لهذا النمط الإنتاجي وبخاصة في البلاد النامية مثل مصر والبلدان محل الدراسة، إلا أنه تتسم الدراسات العلمية التي تتناول هذا الموضوع وبخاصة في مصر بالندره، فمن الصعب أن نجد بحوث ودراسات علمية في الجامعات المصرية تتعرض بالبحث لهذا الموضوع، بينما على الجانب الآخر نجد هناك عدد من البحوث والأوراق العلمية التي تتناول نمط الإنتاج الصغير في اللغات الأخرى وبخاصة الإنجليزية والفرنسية.

ولعل من أولى تلك الدراسات كانت دراسة اقتصاديات المزارع الصغيرة فى محافظة الشرقية (دياب، 1970)، والتى تناول فيها العوامل والأسباب التى تؤدي إلى انخفاض كفاءة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الاستغلال الزراعي وذلك من خلال التعرف على الخصائص الاقتصادية للمزارع الصغيرة فى محافظة الشرقية فيما يتعلق بدراسة الانتاجية الأرضية فضلا عن قياس ودراسة العوائد المزرعية من هذا النوع من المزارع للوقوف على مدى كفائتها الاقتصادية، وأيضا دراسة علاقات الحجم بالإيراد، وإجراء المقارنات بين الفئات الحيازية المختلفة فى إطار العينة التى قامت الدراسة باختبارها.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها كفاءة الفاعلية الاقتصادية للفئات الحيازية الصعيرة وبخاصة في عدد من المحاصيل التي ركزت عليها الدراسة وهى محاصيل القطن، القمح، الذرة والأرز، وذلك من خلال مقارنة الكفاءة والفاعلية الاقتصادية بين مجموعتين من الفئات الحيازية للأرض الزراعية حيث برزت الكفاءة والفاعلية الاقتصادية للفئة الحيازية الأقل من فدانين مقارنة بالفئة الحيازية الاقل من خمسة أفدنة حتى فدانين، وذلك من خلال اختبار تلك الكفاءة الاقتصادية على أساس المخرجات والمدخلات لكل محصول من المحاصيل التي اختبرتها الدراسة حيث يتضح زيادة قيمة إنتاجية الفدان في الفئة الحيازية أقل من فدانين مقارنة بالفئة الحيازية الأخرى (من فدانين لأقل من خمسة أفدنة) وذلك في محاصيل القطن، والقمح، والذرة، باستثناء محصول الأرز.

ولم تكتف الدراسة بقياس متوسط الانتاجية في علاقتها بالمدخلات والمخرجات الانتاجية على وحدة الأرض، بل امتدت الدراسة أيضا إلى استخدام مقياس الانتاجية الحدية للموارد الانتاجية في المزارع الصغيرة بمحافظة الشرقية، والتي خلصت أيضا إلى نتائج مقاربة للقياس الأول المتعلق بمتوسط الإنتاجية، ويرجع الباحث زيادة متوسط كفاءة وفاعلية الانتاجية في الحيازات الصغيرة إلى عديد من العناصر لعل من أهمها عنصر العمل.

على جانب آخر تشير دراسة "كاثى جلافانيس"، حول "سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط استمرار الإنتاج العائلى (جلافانيس كاثى وآخرون، 1985)، إلى استمرار نمط

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الإنتاج العائلي في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة بريف الشرق الأوسط، وذلك عبر فترات زمنية ممتدة من الخمسينيات إلى النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضى، الامر الذى تذهب معه إلى أنه يجب البحث في الأسباب التي يمكن أن تساعد في تنمية هذا النمط من الإنتاج الزراعي بدلًا من محاولات القضاء عليه.

وفي دراسة زينب خالد (خالد، 2011) "حول اقتصاديات المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط" استهدفت التعرف على دو ر الصندوق الاجتماعي فى تمويل بعض الأنشطة الزراعية، وتوفير فرص العمل المختلفة لتلك الأنشطة، وقد خلصت الدراسة إلى أن قيمة الناتج (بالجنيه) فى الفئات الحيازية أقل من فدان، فدان حتى ثلاثة أفدنة، وأكثر من ثلاثة أفدنة قد بلغت نحو16.1484 جنيه، 40.848 جنيه، 68.1257 جنيه، لكل من تلك الفئات على الترتيب. ويتضح من ذلك أن أفضل الفئات هي الفئة الحيازية الثالثة.كما أن العائد الكلي للفئات الحيازية الثلاث وفقًا لما خلصت إليه الدراسه أن أعلى تلك العوائد تكمن فى الفئة الحيازية الثالثة، الأمر الذي يشير إلى أنه وكلما اتجهت الفئة الحيازية لأن تكون كبيرة كلما كان ذلك افضل من الناحية الاقتصادية، وهو نفس التوجه الذى ينادي به اصحاب المشروعات الكبرى ومن ثم ترى ضرورة وأهمية تركيز الملكية الزراعية، ولكن ماذا عن وضعية صغار الحائزين فى هذا الصدد؟ لكننا لا نجد إجابة عند الباحثة على هذا الشأن.

من ناحية أخرى تخلص "دراسة الميزة المكانية والكفاءة الاقتصادية لأنشطة الإنتاج الحيوانى في المزرعة الصغيرة" والتى أعدها إبراهيم سليمان وآخرون (سليمان وآخرون، 2012) أن المزارع الصغيرة التقليدية التي تمثل الجزء الأكبر 95% من إجمالي الثروة الحيوانية في مصر تزيد من حجم الإنتاج والفائض التسويقي عند توافر الحوافز التسويقية، الأمر الذي يشير إلى كفاءة المزارع الانتاجية الصغيرة وانتشارها جغرافيًا، ولكن مع ضرورة تقديم الوفورات المطلوبة وبخاصة التسويقية منها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

إلى ذلك هناك اطروحات تتناول نمط الإنتاج الصغير في الزراعة من خلال طرح مفهوم الزراعة الإيكولوجية، وهناك عدد من الدراسات التي تتناول هذا الأمر من بينها دراسة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي ترى أن الزراعة البيئية Agro-ecology هى الاجندة البديلة للدفاع عن الزراعة المستدامة (FAO, 2015) على اعتبار أن المناطق الريفية تستضيف كل إنتاج الأغذية كما تحتفظ بأغلبية من يفتقرون للأمن الغذائى من سكان العالم، ويرجع ذلك إلى أن 33% من تربة الأراضي الزراعية في العالم تشهد تدهورًا بنسب متوسطة وعالية ويقع 40% من هذا التدهور في التربة الأفريقية، وأن استعادة حياة هذه التربة مرهون باتباع النهج الإيكولوجي في الزراعة، وتضيف منظمة الفاو أن اتباع النهج الإيكولوجي في تحسين التربة يساعد على تحقيق الابعاد المختلفة من تحقيق الأمن الغذائي وزيادة دخول المزارعين، وزيادة القيمة المحصولية.

على صعيد أخر يتناول Peter M. Rosset الدراسات الزراعية البيئية على أنها تطبيق للمفاهيم والمبادئ البيئية لتصميم وتطوير وإدارة أنظمة الزراعة المستدامة، بحيث تقوم على إدخال أفكار تتعلق بالبيئة والمجتمع ولا تركز فقط على الانتاج بل على استدامة النظام البيئي (Rosse, 2017) فإنها تعرّف الزراعة البيئية على أنها تحول زراعي ضد الزراعة الصناعية بما يعرف بـ agribusiness واستثمارات الشركات الزراعية الكبرى، وهي ضد خصخصة الموارد واستخدام المدخلات الخطيرة، وضد تجارة الغذاء كسلعة دون التركيز على نقص البذور واضمحلال الاراضي الزراعية للسكان، وأيضا هي بديل لمجابهة أسباب التغير المناخي، لذلك فالزراعة البيئية هي كل ما يتعلق بالزراعة بما يشمل الاستدامة للنظام البيئي وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لكل مواطن بموازاة المشاركة السياسية لصغار المزارعين بما فيهم النساء والمواطنين الاصليين، وهي نابعة من اهتمامات الفلاحين وتطلعاتهم واحتياجاتهم ومشاركاتهم وليست مبنية على احتياجات الاسواق فقط.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وعلى الرغم من أهمية تناول الزراعة البيئة أو الإيكولوجية وإدماجها ضمن المحددات الواجبة للاستدامة البيئية فى مجال الزراعة، إلا إنها لم تطرح وبشكل محدد سبل حل المشاكل المرتبطة بالفجوة الغذائية سواء على المستوى المحلي أو العالمي وأيضا سبل إشباع الحاجات الأساسية لجموع السكان على الصعيد المحلي و العالمي.

فى السياق ذاته لا يأتي من يتناولون الزراعة البيئية والأسس القائمة عليها إلى الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأسواق التبادلية فى تدمير هذا النمط من الزراعات الإيكولوجية.

فى هذا السياق نعرض لواحدة من أبرز تلك الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت هذا الموضوع وهى ودراسة Jan Douwe van der Ploeg والتي تتناول نمط الإنتاج العائلي الصغير (Ploeg, 2018) وعلى الرغم من أن نطاق الدراسة يتركز في بلدان أوربا وأمريكا اللاتينية إلا أنه يذهب إلى القول فيما يتعلق ببلدان العالم الثالث، إلى أن نمط الزراعة العائلية ليست عقبة أمام التنمية والتغيير، ولكنها قد تكون نقطة انطلاق ممتازة لها.

وفى إطار دراسته لهذا النمط في بلدان أوربا يشير Jan Douwe van der Ploeg إلى أن الزراعة العائلية تشتمل حاليًا على مجموعتين متناقضتين: هما الفلاحين وأنماط ريادة المشاريع الرأسمالية الاستثمارية في الزراعة. حيث إن التمييز بين الأثنين على درجة من الأهمية، وذلك راجع لسبب أن الزراعة الريادية (الرأسمالية الاستثمارية) في أوروبا تواجه تراجعًا متزايدًا، في حين تمثل الزراعة العائلية بسبب مرونتها الداخلية ضمان الاستدامة والاستمرارية.

ويشير الباحث في تناوله لنمط الزراعة العائلية الصغيرة على دحض عدد من المقولات من بينها أن قاعدة الموارد لا تنقسم إلى عناصر متناقضة (مثل العمل ورأس المال، أو العمل اليدوي والعقلي). بل تمثل الموارد الاجتماعية والمادية المتاحة وحدة عضوية ويتم تملكها والسيطرة عليها من قبل المشاركين بشكل مباشر في عملية العمل.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

هذا ويعدد الباحث عدد من الخصائص التي ترتبط بهذا الشكل والنمط الإنتاجي العائلي الصغير وهى تتعلق بمركزية العمل بمعنى أن عنصر العمل يحتل مكانة أساسية في إطار هذا النمط، بالإضافة إلى أهمية التطوير اعتمادًا بشكل كبير على كمية ونوعية العمل وارتباط ذلك بأهمية الاستثمارات التي يمكن أن تتمثل في أنظمة الري والمباني، والأبقار المحسنة والمختارة بعناية، وما إلى ذلك، وأيضا طبيعة التكنولوجيات التطبيقية الموجهة نحو المهارات" في مقابل "الميكانيكية والإنتاج الجديد أو الإبداعي لصغار المزارعين.

هناك خاصية أخرى يتناولها الباحث تتعلق بخصوصية العلاقات القائمة بين وحدة الإنتاج العائلي الصغير والأسواق، فإن عملية الإنتاج المُنَظَّمة كطريقة للإنتاج العائلي الصغير عادة ما تستند إلى تدوير المدخلات الزراعية بمعنى اعتماد كل دورة إنتاج على الموارد التي يتم إنتاجها وإعادة إنتاجها خلال الدورات السابقة. وبالتالي، فإنها تدخل في عملية الإنتاج مرة أخرى، كأدوات العمل والأدوات المستخدمة لإنتاج السلع، بدلًا من الاعتماد على السوق فيما يتعلق بالمدخلات الزراعية وغيرها.

وعلى الرغم من أهمية الخصائص التي يطرحها Jan Douwe van der Ploeg ضمن إطار نمط الإنتاج العائلي الصغير، إلا أن هناك العديد من السمات والمرتكزات الأخرى التي يمكن أن تضمن فاعلية هذا النمط وكفاءته الاقتصادية وهى ما يتعلق بالجانب المؤسسى، حيث إن نجاح هذا النمط مرهون بأهمية ارتباطه بأشكال مؤسسية سواء كانت تعاونيات أو جمعيات ..إلخ، ولا يقتصر الأمر فقط عند الجوانب المؤسسية بل حول كيفية الأشكال التي يتم بها إدارة هذه المؤسسات، لأن هناك أشكال مؤسسية تعتمد على إعلاء العائد على رأس المال بدلًا من إعلاء العائد على العمل، حيث إن الأسلوب الأول إذا تم اتباعه سوف يفقد النمط الإنتاجى الذى طرحه الباحث فاعليته بمعنى أن تصب الأرباح أو العوائد في يد الإدارة العليا

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

للقائمين على المشروع بدلًا من أن يتم توزيعها بناء على المعايير الخاصة بعنصر العمل، مثال توزيع العائد وفقا لساعات العمل، بدلًا من التوزيع فقط على أساس عوائد الأسهم النقدية.

إلى ذلك تشير دراسة سمير امين (Amin, 2018) إلى ما يطلق عليه نمط إنتاج الزراعة العائلية، في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وتلك الموجودة في أفريقيا وآسيا، حيث يشير إلى أن الزراعة العائلية السائدة في أوربا وأمريكا أظهرت تفوقها الواضح على الأشكال الأخرى من الإنتاج الزراعي، وبخاصة فيما يتعلق بإنتاجيتها السنوية للعامل فيها من الحبوب على سبيل المثال إلى ما يتراوح بين 1000 و2000 طن في العام، وهو ما مكن قسمًا ضئيلًا من السكان في أمريكا وأوربا 5% من تحقيق وفرة كبيرة زادت عن إشباع حاجات السكان من الغذاء وامتدت إلى التصدير للأسواق الخارجية، كما مكن هذا النوع من الزراعة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة، ويضيف أن هذه الزراعة العائلية لم يعد إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء للعاملين فيها هو الركيزة الأساسية بل امتد إلى اعتماد تلك النوعية من الزراعة على الإنتاج للسوق، أيضا ترجع كفاءة هذه الزراعة العائلية إلى الاستناد على زراعة أرض كافية تصل ما بين 20 إلى 30 هكتار.

بينما تشير الدراسة إلى اعتماد الزراعة العائلية في بلدان الجنوب على ما يقرب من 3 مليار إنسان، توجد لها سمات خاصة عنها في الشمال تتجسد في الإنتاج لأغذية البقاء، وغياب الوسائل التكنولوجية في العملية الزراعية وأيضا انتشار مستويات الفقر في ريف بلدان الجنوب حيث ثلاثة أرباع سكان الجنوب من الريفيين هم فقراء، وهنا يُطرح التساؤل المركزي لجوهر تلك الدراسة وهو هل من الممكن والمرغوب تحديث نمط الزراعة العائلية في بلدان الجنوب بما يماثل أو يشابه نمط الإنتاج العائلى في أوربا وأمريكا؟ وتخلص الدراسة إلى نتيجة مؤداها صعوبة تطبيق نفس التجربة في بلدان الجنوب لأن هذا سيعنى تدمير الأوضاع

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المعيشية لما يقرب من نصف سكان البشرية من خلال حرمانهم من الوصول للأرض اللازمة لإنتاج غذائهم، ومن ثم تزايد معدلات الفجوة الغذائية إلى مستويات غير مسبوقة.

وترى الدراسة حلًا لهذه المعضلة التنموية بضرورة استمرار نمط الإنتاج العائلى، ولكن وفق شروط محددة منها قيام الدولة بإعادة توزيع الأرض على المزارعين في الريف، والاستفادة من خلال حق الانتفاع، والاستفادة من التكنولوجيا الزراعية في تعظيم القدرات الانتاجية للزراعة العائلية، ويضع العديد من الأمثلة في هذا الصدد وبخاصة فيتنام والصين (Amin, 2018, pp.25).

ولا شك أن مضمون ما يطرحه "Amin" فيما يتعلق بصعوبة تجسير الفجوة الغذائية لسكان العالم في ظل نمط الزراعة المعتمدة على افتصاديات السوق المعولم وما يرتبط بها من تدهور التربة، وتعظيم الكثافة المحصولية من وحدة الأرض باستخدام الهندسة الوراثية لن يساعد في الخروج من هذه المعضلة، ولكنه في نفس الوقت يلقي بتبعة الخروج من مأزق نمط اقتصاديات الأسواق المعولمة على الدولة فيما يتعلق بإعادة توزيع الأرض على سكان الريف، في الوقت الذى أدى فيه اتباع هذه الآلية إلى المزيد من البيروقراطية ومزيد من استنزاف حقوق المزارعين الصغار عبر تجارب عديدة في العالم مما أدى إلى المزيد من الإفقار في الريف المصري (كشك، 2010).

إضافة إلى وجود اختلافات بين نمط الإنتاج العائلي في مناطق كثيرة من العالم ومن ثم صعوبة تعميم مقولة نمط إنتاج عائلي بنفس المعنى في بلدان الجنوب والشمال على السواء وبخاصة ما يتعلق بمساحات الحيازات الأرضية المستخدمة وأيضا التركز الكبير لاستخدامات التكنولوجيا الزراعية ...إلخ، الأمر الذى يجعلنا نطمئن أكثر إلى استخدام مقولة نمط الإنتاج الصغير في البلدان النامية وبخاصة على الأقل في البلدان محل الدراسة، تجنبا للالتباس الذى يمكن تعميمه فيما يتعلق بنمط الإنتاج العائلي من ناحية ونمط الإنتاج الصغير من ناحية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أخرى، إضافة إلى أن نمط الإنتاج الصغير الذى نتناوله كأساس لهذه الدراسة يتسم بخصائص تختلف في جزء كبير منها عن مقولة نمط الإنتاج الفلاحي أو العائلي.

وفى دراسة أجرتها الباحثة إيمان فائق ميخائيل (ميخائيل، 2019) على مجموعة من مزارعي الأرز بمحافظة كفر الشيخ ومزارعي نخيل البلح فى واحة سيوه وضمن بهدف تحسين دخولهم من خلال مشروعات سلاسل القيمة التي تمت بالتعاون مع المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعي ACDI VOCA، وضمن فئات حيازية مختلفة بلغت نسبتها 65 % فى الفئة الحيازية الأقل من خمسة افدنة، و27 % ضمن الفئة الحيازية من 5 إلى 10 أفدنة، فى حين مثل المزارعون ضمن فئة 10 أفدنه فأكثر 7.1 %، وقد أبرزت نتائج الدراسة أن إنتاجية الفدان من محصول الأرز قد زادت من 3 إلى 4.2 طن قبل وبعد إدماجهم ضمن مشروعات مؤسسية، نفس الحال بالنسبة لنخيل البلح حيث أشارت إلى زيادة إنتاجية الشجرة الواحدة من 95 كيلو إلى 118 كيلو بعد شمول المزارعين ضمن مشروعات مؤسسية.

الإطار النظري

نمط الإنتاج: يشير مفهوم "نمط الإنتاج" إلى كونه تركيب اقتصادى اجتماعى، يتضمن العملية الانتاجية التي تنتج السلع والخدمات بواسطة القوى العاملة البشرية وأيضا الألات والمعدات، والموارد البيئية من أرض ومياه، والتقنيات والمعارف وما ينشأ عن هذه العملية الإنتاجية من علاقات اجتماعية وتوزيعية بين الناس وبعضهم البعض من ناحية، وأيضا بين الناس وما تخلقه تلك العملية الانتاجية من علاقات مثل تلك الناجمة عن توزيع عوائد العملية الانتاجية من ربح، وريع وأجور ..إلخ.

وفى سياق الدراسة نستخدم مفهوم نمط الإنتاج كإطار لتحليل التكوينات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بوضعية المشكلة الزراعية والريفية محل دراستنا (محمود وآخرون، 2017).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

نمط الإنتاج الصغير فى مقابل المشروعات الصغيرة: هناك العديد من أوجه الخلط التي تتم بين نمط الإنتاج الصغير والمشروعات الانتاجية الصغيرة حيث ما نقصده بنمط الإنتاج الصغير ذلك الذي يضم االحيازات الصغيرة والمتناهية الصغر سواء أكانت حيازات أرضية أو بدون أرض مثال حيازة ماشية، إنتاج داجني، سمكي. ..إلخ، والتى تقوم على أطر وهياكل مؤسسية سواء أكانت تعاونيات أو جمعيات أهلية أو جماعات قروية محلية، بنوك تقاوي. ..إلخ، وتقوم في إدارتها على الفصل بين الملكية والإدارة واتباع الطابع الأفقي القائم على التعاون المشترك وليس الطابع الهرمي في اتخاذ القرار. ويستهدف هذا النمط تحقيق عوائد اقتصادية لا تقتصر فقط على الربح بل تمتد إلى تعظيم عوائد العمل وتنمية الموارد البشرية لأعضائها والمنتمين إليها والمتعاملين معها، وأيضا لا يشترط فى نمط الإنتاج الصغير حجم العمالة حيث هو من الاتساع بما يضمن تفاعل وتشارك كل من لديه نشاط اقتصادى ويرغب فى إدارته ضمن الأطر المؤسسية التضامنية والتعاونية.

في المقابل لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروع الصغيرة واختلفت النظرة العلمية والعملية بصدده، ذلك لإن مصطلح المشروع الصغيرة Small Business يحمل بين جوانبه العديد من المعايير من بينها نوع المشروع، الحد الأدنى للعمالة، الحد الأدنى والأقصى للاستثمار ..إلخ.

وكل هذه المعايير من وجهة نظر بعض الباحثين (طه، 2015) تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، التي تذهب إلى أن عدد العمالة لا يزيد عن خمسة أفراد . والحد الأقصى لرأسماله من عشرة ألاف إلى خمسة عشر ألف جنيهًا، لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة، فصاحب المشروع هو الذي يديره. بينما ذهبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى تناول المشروعات الصغيرة باعتبارها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسئولية وعمالة تتراوح ما بين عشرة وخمسون عاملًا، فيما يقسمها البنك الدولي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

إلى مشروعات متناهية الصغر وهى التي يعمل فيها بين أقل من 10 عمال، والمشروعات الصغيرة التي يعمل فيها بين 10 إلى 50 عاملًا، وتلك التى يعمل بها بين 50 إلى 100 عامل بالمشروعات المتوسطة (عبده، 2014)، هذا وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد إليها فى تحديد المشروعات الصغيرة من بلد لأخر وفقًا لقدراتها الاقتصادية، فما يمكن اعتباره مشروع كبير الحجم فى دولة نامية يمكن أن يكون مشروع صغير فى بلد آخر متقدم اقتصاديًا (عبده، 2014، صـ26). ومن ثم فإن نمط الإنتاج الصغير يختلف فى معاييره واهدافه والقيم الاقتصادية التى يبنى عليها عن المشروعات الصغيرة أو ما يطلق عليه بـ Small Business.

الموارد البيئية: تنطوي الموارد البيئية على عدد من العناصر ليس من بينها فقط مورد الأرض والمياه وما تحتوي عليهما من ثروات، بل يمتد إلى المناخ، وأيضا الموارد النباتية والحيوانية والنظم الإيكولوجية التي تعيد إنتاج الحياة.

في هذا السياق ذاته ذهبت الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجى (الجريدة الرسمية، 1994) إلى التأكيد على الموارد البيولوجية كجزء أساسي من الموارد البيئية تتضمن الموارد الجينية أو الكائنات أو أجزاء منها أو أصناف حيوانية أو نباتية أخرى للنظم الإيكولوجية تكون ذات قيمة فعلية أو محتملة للبشرية، وتنطوي الموارد البيئية أيضًاعلى النظم الإيكولوجية والتي بدورها تحددها الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي بإنها مجمعًا حيويًا لمجموعات الكائنات العضوية الدقيقة النباتية والحيوانية التي تتفاعل مع بيئتها غير الحية باعتبارها تمثل وحدة إيكولوجية واحدة، كما تنطوي الموارد البيولوجية على الموارد الجينية والتي تضم أية مواد من أصل نباتي أو حيواني أو جرثومي.

الأسواق التضامنية مقابل الأسواق التبادلية: ما نقصده بالأسواق التضامنية فى إطار هذا البحث هي تلك المبادلات في مجال السلع والخدمات بين كافة المؤسسات التضامنية من

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جمعيات، تعاونيات، جماعات قروية محلية ..إلخ، وبخاصة في مجال المدخلات الانتاجي والتي تعد المدخل الأساس لتعميق أسواق الاقتصاد التضامنى التشاركى الذي يعظم من المبادلات السلعية وبخاصة أسواق المدخلات الزراعية، وأيضا خلق أسواق تضامنيه استهلاكية ومن ثم تتكامل دوائر الإنتاج مع الاستهلاك فى ظل أسواق تضامنية بديلاً عن الأسواق التبادلية التي تقوم على مبادلات المنتجين الفردية مع الأسواق التجارية.

إلى ذلك فإن الأسواق التضامنية تلعب دورًا فى تراكم الخبرة والمعرفة لأعضائها وتتيح إمكانية تبادل المهارات والمعارف بين أعضاء المؤسسات التضامنية وإتاحة تلك المعارف والخبرات فى إطار المِلْك العام والمفتوح بديلًا عن فرض أى شكل من أشكال المبادلات التي تتم في إطار الأسواق التجارية الاحتكارية أو أشباه الاحتكارية.

المنهجية المستخدمة

- تقوم الدراسة على منهج استقرائى يستند إلى بعض الأساليب الفرعية ومنها: تحليل مضمون الدراسات السابقة لاستخلاص النتائج العلمية: تحاول الدراسة مناقشة فرضيات الدراسة من خلال دراسة واقع الموارد البيئية (الأرض والمياه) في عدد من البلدان الثلاث "مصر، تونس، المغرب"، واستخدام منهجيات دراسات الحالة.
- أيضا نقوم فى إطار هذه الدراسة من استخدام المنهج الكيفي القائم على الاستدلال، وأيضا المنهج الكمي القائم على البيانات والإحصاءات المتاحة فى مصادرها الثانوية، وايضا البيانات في مصادرها الميدانية التى سوف نحصل عليها من واقع البيانات ودليل المقابلات الميدانية وكذلك نموذج دراسات الحالة، التي تم إجراؤها مع عدد من القائمين على إدارة المشروعات الاقتصادية في البلدان محل الدراسة والتي بلغت 31 مشروع

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

اقتصادي تنوعت بين مشروعات فردية ومشروعات قائمة على الإدارة الجماعية مثل التعاونيات الزراعية.

- التقييم المالي للمشروعات الاقتصادية محل الدراسة اعتمادًا على:

- تحليل التكلفة / العائد للمشروعات الاقتصادية محل الدراسة و القائمة على نمط الإنتاج الصغير.
- احتساب فترة استرداد تكاليف المشروعات والمبادرات الاقتصادية.

طرق جمع المعلومات: نعتمد في جمع البيانات على المصادر المكتبية والميدانية، وقد استعرضنا ضمن هذا النطاق 31 دراسة حالة فى البلدان محل الدراسة. وقد تم اختيار دراسات الحالة كعينة عمدية، وذلك لتوافق مفردات العينة مع هدف وموضوع الدراسة، وأيضا تعاون مفردات العينة مع إجراءات البحث، إضافة لتعاونهم فى التخفيف من صعوبات الانتقال والسفر سواء للمغرب أو تونس، وأيضا فى المحافظات المصرية، وقد تنوعت مفردات العينة بواقع 15دراسة حالة من مصر، 11 دراسة حالة من المغرب، وستة دراسات حالة من تونس، وقد تم الحصول على البيانات من خلال دليل مقابلة ميداني، ونموذج لدراسات الحالة، والنماذج المالية للتدفقات الداخلة والخارجة، وذلك بهدف التعرف على أوجه القوة والضعف فى تلك النوعية من المشروعات. فى الإطار ذاته فقد تم إعداد دراسات الحالة تلك ضمن الفترة الزمنية بين 2018 إلى 2020.

وقد تنوعت تلك المبادرات والمشروعات الاقتصادية بين مشروعات ذات طبيعة فردية، وبين مشروعات جماعية في إطار هياكل مؤسسية مثل التعاونيات الزراعية، جماعات محلية قروية.

وقد تم استخدام أدوات التقييم المالي والاقتصادي من خلال نماذج التدفقات الخارجة والداخلة للمشروعات الاقتصادية محل الدراسة وما يرتبط بها من إدوات تحليلية مثل تحليل

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التكلفة والعائد، وكذلك فترات الاسترداد، وكذلك مقارنة العوائد الاقتصادية بمعدلات الفائدة السائدة في البنوك في البلدان محل الدراسة.

وقد استعرضنا عدد ثلاث من نماذج التدفقات الخارجة والداخلة لعدد من المشروعات الاقتصادية في البلدان محل الدراسة كنماذج ايضاحية واكتفينا باستعراض نتائج قوائم التدفقات الخارجة والداخلة لباقي المشروعات الاقتصادية التي تم تقييمها من حيث معدلات العائد على الاستثمار وذلك لصعوبة عرض كل القوائم المالية لجميع المشروعات الاقتصادية التي تم تقييمها.

نتائج البحث

تم اختبار فروض الدراسة من خلال الدراسة الميدانية لعدد 31 دراسة حالة في البلدان محل الدراسة والتى قمنا بها من خلال المقابلات المباشرة وأيضا استخدام وسائل الاتصال الالكترونى مع القائمين على إدارة تلك المبادرات الاقتصادية، وقد تم اعتماد منهج دراسات الحالة باعتبارها المنهجية الأنسب لاختبار فروض الدراسة، والتعرف على العوائد الاقتصادية لتلك المبادرات والمشروعات. وفى إطار دراستنا لتلك النوعية من دراسات الحالة نتناول دراسة العوائد والتكاليف لتلك المبادرات والمشروعات الاقتصادية الصغيرة، من خلال استعراض قوائم التدفقات النقدية (الخارجة والداخلة) لتلك المشروعات، والتعرف على صافي تلك التدفقات سواء بالربح أو الخسارة واحتساب معدل العائد على الاستثمار ROI وذلك من خلال:

العائد على الاستثمار ROI من خلال هاتين المعادلتين وهما:

العائد على الاستثمار (Return On Investment) = صافي الربح / إجمالي تكاليف الاستثمار.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

العائد على الاستثمار = (إجمالي إيرادات الاستثمار – إجمالي تكاليف الاستثمار) / إجمالي تكاليف الاستثمار. (نصار، 1995)

والمعادلة الثانية القائمة على احتساب الـ .ROI من خلال:

معدل العائد على الاستثمار = الربح / إجمالي الأصول

ROI= Profit / Total Assets

إضافة إلى استخدام مؤشر فترة الأسترداد الخاص بقياس المدى الزمني لاستعادة تكاليف المبادرات والمشروعات الاقتصادية فى البلدان محل الدراسة التى تأخذ مدى زمني يتجاوز العام أو العامين أو أكثر وذلك من خلال المعادلة الآتية:

فترة الاسترداد (Pay-Back Period)= التكلفة الاسثمارية الأولية / متوسط صافى التدفقات النقدية الداخلة السنوية. (المعهد المصرفي المصري، 2017)

مع ملاحظة أن أغلب المشروعات التى ترد ضمن نطاق دراستنا تتسم بالمدى الزمنى القصير نسبيا وفقا لطبيعتها، وقد تم قرءاة وتقييم دراسات الحالة التى تناولناها ضمن الدراسة الميدانية، فى إطار عدد من المعايير الحاكمة التى استخلصناها من واقع الدراسة الميدانية وذلك على النحو التالى:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (1): تحليل مصفوفة المشروعات الاقتصادية وفقا لجانبها الكمي والنوعي

نوع المشروع طبيعة المشروع	مشاريع جماعية شبه مؤسسية	مشاريع جماعية مؤسسية تضامنية	مشاريع فردية وجماعية قائمة على الموارد المفتوحة	مشاريع فردية وجماعية قائمة على الاسواق التبادلية	الإجمالي
الإنتاج النباتي		9	14	9	32
الإنتاج الحيواني	2	3	1		6
الإنتاج الداجني	3		1	1	5
الإنتاج السمكي			1	1	2
إنتاج الالبان		1			1
إنتاج العلف		2			2
استخراج زيت زيتون		1	1		2
مشروعات مالية		1			1
الإجمالي	5	17	18	11	51

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من واقع عينة الدراسة الميدانية.

عند تناول عينة المشروعات الاقتصادية الواردة ضمن دراسات الحالة جدول رقم (1) نجد أن المشروعات التى تندرج ضمن الإنتاج النباتي من حيث الجانب الكمي تحتل المرتبة الأولى وذلك بنسبة 62.7 %، بينما يأتي الإنتاج الحيواني فى المرتبة الثانية بنسبة 11.8 % ثم الإنتاج الداجني بنسبة 9.8%، فى حين يمثل الإنتاج السمكي وأيضا مشروعات إنتاج العلف، واسنخراج زيت الزيتون بـ 3.9 %، بينما كانت مشروعات إنتاح الألبان 2/ %، والمشروعات المالية 2% (مع مراعاة أن هناك أكثر من فرصة للظهور بين مفردات العينة فى أكثر من نشاط إنتاجى). إلى ذلك فإنه عند تناول عينة المشروعات على المستوى النوعي لكل مجموعة من المشروعات على حدة سنجد أن المشروعات ذات الطبيعة الجماعية المؤسسية والقائمة على الأسواق التضامنية تمثل 33.3% من جملة تلك المشروعات، بينما المشروعات التى تتنوع بين الفردي والجماعي والمعتمدة على الموارد المفتوحة تمثل 35.3%، فى حين أن المشروعات ذات الطبيعة الجماعية شبه المؤسسية تمثل 9.8%، وأيضا المشروعات التي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تتنوع بين الفردية والجماعية والقائمة على الأسواق التبادلية تمثل 21.6%. ومن ثم نلاحظ أن المشروعات ذات الطبيعة الجماعية والفردية والمعتمدة على الموارد المفتوحة تمثل النسبة الأكبر 35.3% تليها المشروعات القائمة على الأسواق الجماعية التضامنية بنسبة 33.3% ثم المشروعات المعتمدة على الأسواق التبادلية بنسبة 21.6% إضافة للمشروعات الجماعية شبه المؤسسية بنسبة 9.8 %، ومن سياق تحليل طبيعة تلك النوعية من المشروعات والمبادرات الاقتصادية نجد أن المشروعات ذات الطبيعة الجماعية والمعتمدة على الموارد المفتوحة تشكل النسبة الأكبر من جملة المشروعات محل الدراسة.

نموذج للتدفقات الخارجة والداخلة للبرسيم الحجازي في البلدان محل الدراسة (مصر، المغرب، تونس):

جدول (2): التدفقات الخارجة والداخلة لإنتاج الفصة (البرسيم الحجازي) فى تونس (القيمة بالدينار)

البنود	القيمة (بالدينار التونسي)	إجمالى التكاليف	إجمالى العائد	صافى العائد
تكاليف استثمارية				
شبكة ري	**3000**			
تكاليف التشغيل				
حرث الأرض وتجهيزها (10 عمال * 15 دينار	**150**			
بذور 35 كيلو للهكتار*20 دينار	**700**			
ري الأرض الزراعية 28 رية فى العام *15دينار لعامل الري	**420**			
الاسمدة	**250**			
العمالة الخاصة بعمل البالات من البرسيم الجاف دينار ونصف للبالة الواحدة *120 بالة * 7 حشات فى العام الأول	**840**			
إجمالى التكاليف عن العام الأول		**5780**		
العائد في العام الأول				

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

البنود	القيمة (بالدينار التونسى)	إجمالى التكاليف	إجمالى العائد	صافى العائد
الهكتار فى السنة الأولى ينتج 840 باله *12 دينار للباله الواحدة			10080	
صافي الربح عن العام الاول				4300
السنة الثانية				
تكاليف استثمارية				
إهلاك شبكة الري	750			
تكاليف تشغيل				
ري الأرض الزراعية 28 رية فى العام *15 لعامل الري	420			
الاسمدة	500			
العمالة الخاصة بعمل البالات من البرسيم الجاف دينارونصف للبالة الواحدة *120 بالة * 8 حشات فى العام الأول	1440			
إجمالي تكاليف التشغيل للسنة الثانية		3110		
إحمالي العائد للعام الثانى 120 بالة * 8 حشات *12دينار			11520	
صافي العائد				8140

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من واقع عينة الدراسة الميدانية.

عند اختبار المقاييس الثلاثة (صافي الربح والخسارة، فترة الاسترداد، معدل العائد على الاستثمار) التي اعتمدناها في تقييم المشروعات محل الدراسة. يتضح أن صافي الربح عن السنة الأولى قد بلغ 4300 دينار تونسي، بينما بلغ في السنة الثانية 8140 دينار، وهو ما سيتكرر فى السنتين الثالثة والرابعة ومن ثم نجد أن صافي العائد عن السنوات الأربع قد بلغ 28720 دينار، ومن ثم نجد إن متوسط صافي الربح السنوي على مدار فترة عمر المشروع 7180 دينار تونسي أي ما يعادل 2709 دولار أمريكي جدول رقم (2) والجدول رقم (5). وقد جاءت فترة استرداد تكاليف المشروع 0.8 سنة، بينما كان معدل العائد على الاستثمار 90% على مدار عمر المشروع وهو أربع سنوات جدول رقم (5).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (3): التدفقات الخارجة والداخلة لإنتاج الفصه (البرسيم الحجازي) المغرب (القيمة بالدرهم)

البنود	القيمة بالدرهم المغربي	إجمالي التكاليف	إجمالي العائد	صافي العائد
تكاليف استثمارية				
شبكة ري	4000			
تكاليف التشغيل				
حرث الأرض وتجهيزها	1250			
بذور 35 كيلو للهكتار	3500			
عمالة غرس البذور	300			
ري الأرض الزراعية 30 رية فى العام *10 دراهم لعامل الري	3000			
الاسمدة + المبيدات	3000			
العمالة الخاصة بعمل البالات من البرسيم الجاف 3 دراهم للبالة الواحدة *150 بالة * 7 حشات فى العام الأول	3150			
إجمالي التكاليف عن العام الأول		18200		
العائد في العام الأول				
الهكتار فى السنة الأولى ينتج 150 باله *40 درهم للباله الواحدة *5 مرات فى العام الأول			30000	
صافي العائد عن العام الاول				11800
السنة الثانية				
تكاليف استثمارية				
إهلاك شبكة الري	1000			
تكاليف تشغيل السنة الثانية				
ري الأرض الزراعية 30 رية فى العام *10 دراهم لعامل الري	3000			
الاسمدة + المبيدات	3000			

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

البنود	القيمة بالدرهم المغربي	إجمالي التكاليف	إجمالي العائد	صافي العائد
العمالة الخاصة بعمل البالات من البرسيم الجاف 3 دراهم للبالة الواحدة *150 بالة * 7 حشات فى العام الأول	3150			
إجمالى تكاليف للسنة الثانية		10150		
الهكتار فى السنة الثانية ينتج 150 باله *40 درهم للباله الواحدة *5 مرات			30000	
صافي العائد				19850

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من واقع عينة الدراسة الميدانية.

وعند تطبيق نفس المقاييس للتقييم الاقتصادي على الحالة المغربية في أنتاج نبات الفصة (البرسيم الحجازي) يتضح أن صافي الربح عن السنة الأولى قد بلغ 11800 درهم مغربي، بينما بلغ في السنة الثانية 19850 درهم الجدول رقم (3) والجدول رقم (5)، وهو ما يتكرر في باقي سنوات عمر المشروع الثالثة والرابعة ومن ثم نجد أن صافي الربح عن السنوات الأربع وهى فترة عمر المشروع قد بلغ 71350 درهم مغربي بواقع 17838 درهم كمتوسط صافي ربح سنوي أو ما يعادل 2027 دولار أمريكي. بينما يلغت جملة التكاليف عن السنوات الأربع الخاصة بعمر المشروع 47560 درهم مغربي. وقد جاءت فترة استرداد تكاليف المشروع 1.02 سنة، بينما كان معدل العائد على الاستثمار 49.7% على مدار عمر المشروع جدول رقم (5).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (4): التدفقات الخارجة والداخلة لإنتاج البرسيم الحجازي مصر (القيمة بالجنيه المصري)

البنود	القيمة	إجمالى التكاليف	إجمالى العائد	صافي العائد
تكاليف استثمارية				
شبكة ري	10000			
تكالبف التشغيل				
إيجار فدان الأرض	10000			
حرثتين متعامدتين الأرض وتجهيزها	400			
بذور للفدان	1000			
عمالة غرس البذور	200			
ري الأرض الزراعية 48 رية فى العام *50 جنيه	2400			
الاسمدة + المبيدات	4000			
إجمالى التكاليف عن العام الأول		28000		
العائد فى العام الأول				
الفدان فى السنة الأولى ينتج 8 حشات *24 قيراط *150 جنيه للقيراط			28800	
صافى العائد عن العام الاول				800
السنة الثانية				
تكاليف استثمارية	00			
إهلاك شبكة الري	2000			
تكاليف تشغيل السنة الثانية				
إيجار الأرض الزراعية	10000			
ري الأرض الزراعية 48 رية فى العام *50 جنيه	2400			
الاسمدة + المبيدات	4000			
إجمالي التكاليف للسنة الثانية		18400		

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

البنود	القيمة	إجمالى التكاليف	إجمالى العائد	صافي العائد
العائد				
الفدان يعطى فى السنة الثانية يعطى 8 حشات *24 قيراط *150			28800	
صافي العائد عن العام الثاني				10400

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من واقع عينة الدراسة الميدانية

نفس الحال عند تطبيق نفس المقاييس للتقييم الاقتصادي على الحالة المصرية في أنتاج البرسيم الحجازي (الفصة) يتضح أن صافي الربح عن السنة الأولى قد بلغ 800 جنيه مصري، بينما بلغ في السنة الثانية 10400 جنيه مصري، ومن ثم نجد أن صافي الربح عن السنتين الأولى والثانية قد بلغ 11200 جنيه مصري جدول رقم (4) وفي السنتين الثالثة والرابعة 20800 جنيه مصري، ومن ثم صاقي الارباح قد بلغت 32000 جنيه مصري، وكمنوسط سنوي 8000 جنيه مصري أو ما يعادل 510 دولار أمريكي. وقد جاءت فترة استرداد تكاليف المشروع 3.5 سنة، بينما كان معدل العائد على الاستثمار 38.5 % على مدار عمر المشروع الجدول رقم (4).

جدول (5): المعاملات الاقتصادية لمشروعات إنتاج البرسيم الحجازي (الفصة) في مصر والمغرب وتونس على مدار عمر المشروع (4 سنوات)، القيم النقدية بالدولار الأمريكي

البدان / معاملات تقييم المشروعات الاقتصادية	مصر	المغرب	تونس
متوسط صافي العائد النقدي السنوي بالعملة المحلية	510$	$ 2027	$ 2709
فترة الاسترداد بالسنوات	3.5	1.02	0.8
معدل العائد على الاستثمار %	38.5	49.7	90
ملاحظات سعر الصرف الدولار للعملة المحلية مقومة بأسعار ديسمبر 2020	15.70	8.8	2.65

المصدر: تم إعداد هذه الأرقام من واقع الجداول (2,3,4)، ومعاملات سعر الصرف لعام2020، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

ويتضح من قراءة التجارب الثلاث الجدول رقم (5) أرتفاع معدل العائد على الاستثمار بالنسبة لمحصول البرسيم الحجازي في تونس مقارنة بمصر والمغرب وذلك راجع لطبيعة الجانب المؤسسي الذي يتم في إطاره زراعة هذا المحصول من خلال تعاونيات، وجماعات قروية محلية، إضافة لاعتماده على مدخلات ذات طبيعة محلية وبلدية تتمثل في انتقاء البذور ذات الطابع المحلي وكذلك أنواع من الأسمدة من نتاج بيئة الأرض الزراعية وهو ما انعكس على ارتفاع معدلات العئد وغيره من المؤشرات الأخرى.

تحليل نوعية المشاريع والمبادرات الاقتصادية ضمن نطاق عينة الدراسة:

النوع الأول: <u>المشروعات الجماعية شبه المؤسسية</u>: وهي المشروعات التى تدار بشكل جماعي شبه مؤسسي من خلال بعض الجمعيات الأهلية ووزارة الزراعة المصرية ومنظمة الأغذية والزراعة، ولكن ليست تحت أشراف كامل من تلك الجهات المؤسسية بل يقتصر دورها فقط على أحد أوجه النشاط الانتاجى، كأن يكون دورًا تمويليًا فقط دونما إشراف كامل أو حتى إشراف بالمشاركة مع المستفيدين من أعضاء الجمعيات الأهلية أو الأفراد.

فى إطار هذا النوع وجدنا عدد من المشروعات الاقتصادية التي تم استعراضها فى إطار دراسات الحالة والتي بلغت خمسة مشروعات هى مشروعات إنتاج الدجاج من نوعية "ساسو" المستوردة من خارج مصر، وأيضا مشروعات "البط المسكوفي" ومشروع إنتاج "لحم البتلو"، ومشروع إنتاج "الماعز الزرايبي"، وإنتاج الدجاج الفيومي (البجاوي).

وقد لاحظنا أن هذه المشروعات تتم بين أربعة أطراف رئيسية تقوم على الأفراد المستفيدين جميعهم من السيدات، والذين حصلوا على تمويل فى شكل قروض عينية من إحدى الجمعيات الأهلية، والتى بدورها حصلت على القرض الدوار من مديريات الزراعة المصرية فى المحافظات التى تمت فيها هذه المشروعات، والتى بدورها قد حصلت على هذه التمويلات فى

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

شكل منح مالية من منظمة الأغذية والزراعة، في إطار ما يسمى بالقروض الدوارة Revolving Fund.

ومن ثم فإن القرض الدوار يأخذ شكل المشروعات رباعية الأطراف، على قمة هذه النوعية من المشروعات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، التى تقوم بتقديم منحة مالية لوزارة الزراعة من خلال مديرياتها فى المحافظات المختلفة، والتى تقوم بدورها باختيار عدد من الجمعيات الأهلية فى المحافظات الأكثر فقرًا واحتياجًا والتي تقوم بدورها بإعادة قيمة القرض لمديريات الزراعة سواء أكان نقدي أو عيني والتى تعيد الجمعيات الأهلية تدويرها للمستفيدين من الأفراد الذين تختارهم الجمعيات وفقا لمعايير منها معيار الفئات الأكثر احتياجا وفقرا، وذلك مقابل فوائد تتراوح ما بين 5% إلى 7%.

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال الشكل الهرمى المقلوب الشكل رقم (1) الذى جاء فى قمته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ثم تليها مديريات الزراعة، ثم الجمعيات الأهلية، ويأتى الافراد المستفيدون فى أسفل قمة الهرم. وقد تكون هذه النوعية من المشروعات ثلاثية الأطراف حيث تحصل الجمعيات الأهلية على المنح مباشرة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أو منظمات تمويلية أخرى سواء مصرية أو خارجية، والطرف الثالث هو المستفيد الأخير الذى يحصل على القرض سواء مادي أو عيني مقابل فائدة تتراوح بين الـ5% إلى 7% الشكل (رقم 2).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

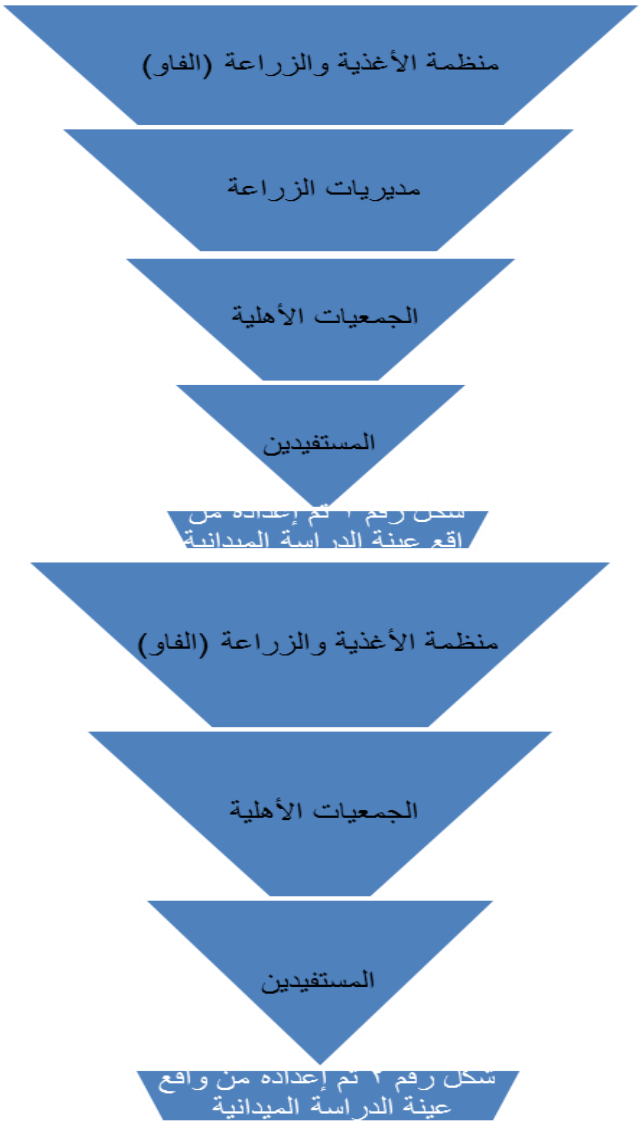

شكل رقم ٢ تم إعداده من واقع عينة الدراسة الميدانية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وتتسم هذه النوعية من القروض الدوارة بغياب أي أطراف حكومية مشاركة، مثلث قمته الجهة المانحة، الجمعيات الوسيطة، المستفيد الأخير.

وهذه التوعية من المشروعات نجد أنها مشروعات سواء كانت رباعية (كما فى الشكل الأول) أو ثلاثية (كما فى الشكل الثاني) مرتبطة فيما بينها فقط بتحصيل قيمة القرض سواء كانت قيمته نقدية أو عينية من المستفيد الأخير وهم الأفراد الحاصلون على القرض من الجمعيات الأهلية والتى بدورها تقوم برد قيمة القرض للجهات الإدارية الحكومية والممثلة فى مديريات الزراعة فى حالة المشروعات رباعية الأطراف كما فى الشكل الأول، أو إلى الجمعية الأهلية الوسيطة كما فى المشروعات ثلاثية الأطراف كما فى الشكل الثاني.

ويلاحظ أن هذه المشروعات توزعت جغرافيا بصفة أساسية فى محافظات الصعيد (المنيا، قنا) بجمهورية مصر العربية.

شكل (٣): توزيع العائد على المشروعات الجماعية شبه المؤسسية فى مصر

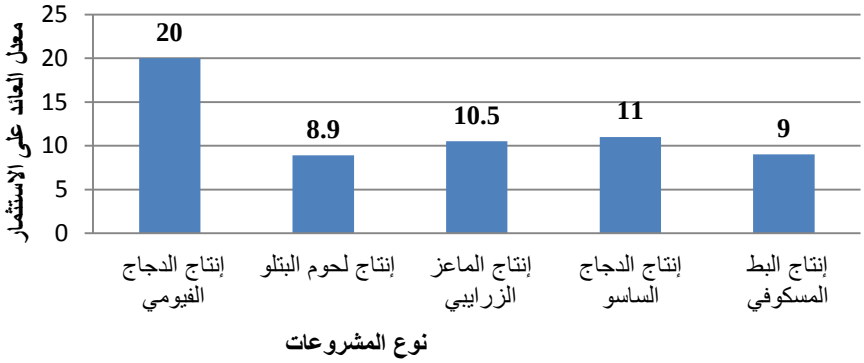

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من واقع عينة الدراسة الميدانية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وعند تحليل العوائد الاقتصادية لتلك النوعية من المشروعات نجدها تتفاوت من حيث العائد على التدفقات الخارجة للمشروع وذلك وفقا للشكل رقم (3).

ومن الملاحظ من الشكل السابق أنخفاض العوائد على المشروعات المندرجة ضمن نوعية المشروعات الجماعية شبه المؤسسية وذلك فى حالة مقارنة تلك العوائد بمعدلات الفوائد على الودائع البنكية السائدة فى الأسواق المصرية فى عام 2020، والتى كان متوسطها 11%، الأمر الذى يشير إلى أن العوائد المحققة من هذه المشروعات أقل من معدلات الفائدة على الودائع باستثناء مشروع إنتاج "الماعز الزرايبي" بفارق لا يتجاوز أكثر من الـ1%، وأيضا مشروع إنتاج الدجاج الفيومي.

النوع الثاني: المشروعات الجماعية المؤسسية والقائمة على الأسواق التضامنية: وهي تلك المشروعات الاقتصادية التي تترابط فيها جهود المؤسسات الداعمة اقتصاديا والمستفيدين من تلك المشروعات سواء من الناحية المالية أو الفنية، أو التسويقية، وذلك في إطار تضامني، ولعل السمة الأساسية للاسواق التضامنية اعتمادها بصفة أساسية في مدخلاتها على الأسواق التعاونية التضامنية، بعيدًا عن الأسواق التبادلية وعلى الهياكل المؤسسية من تعاونيات وجمعيات أهلية داعمة ماليًا وفنيًا وتسويقيًا....إلخ.

فى السياق ذاته فإن هذه المشروعات التضامنية تقوم بتسويق منتجاتها للمستهلكين في الأسواق التبادلية، أو الأسواق التضامنية من خلال بيع منتجاتها لأعضاء التعاونيات المنخرطة بها، أو للفاعليات التضامنية الأخرى من جمعيات وجماعات قروية، نقابات، أندية اجتماعية....إلخ، ومن ثم فإن أحد السمات الأساسية للمشروعات والمبادرات التضامنية اعتمادها بصفة أساسية فى مدخلاتها على الأسواق التضامنية، وفى حال تسويق منتجاتها فإن ذلك يتم من خلال الأسواق التضامنية أو التبادلية، بهدف إشباع حاجات المستهلكين.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وضمن هذا المعيار نجد عدد من المشروعات الاقتصادية ضمن نطاق عينة الدراسة الميدانية، ولعل جميعها فى المغرب وتونس باستثناء مبادرة واحدة من مصر وهى تلك المتعلقة بصناديق الإدخار التى ترعاها مؤسسة "الحياة الأفضل للتنمية الشاملة" بمحافظة المنيا بصعيد مصر، بينما تكاد تغيب الأسواق التضامنية فى الواقع المصري، ومن واقع دراستنا الميدانية تم حصر عدد من تلك المبادرات الاقتصادية المتمثلة فى إنتاج الزعفران، الشعير المستنبت، اللوز البعلي، ألبان الهولشتاين، الفلفل الأحمر، تمور واحة جمنة، إنتاج الصبار، إضافة لصناديق الإدخار، استخراج زيت الأرجان، وغيرها من مشروعات بلغت 17 مشروع وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (4).

شكل رقم ٤ توزيع العوائد على المشروعات الجماعية والمؤسسية والقائمة على الأسواق التضامنية فى مصر والمغرب وتونس

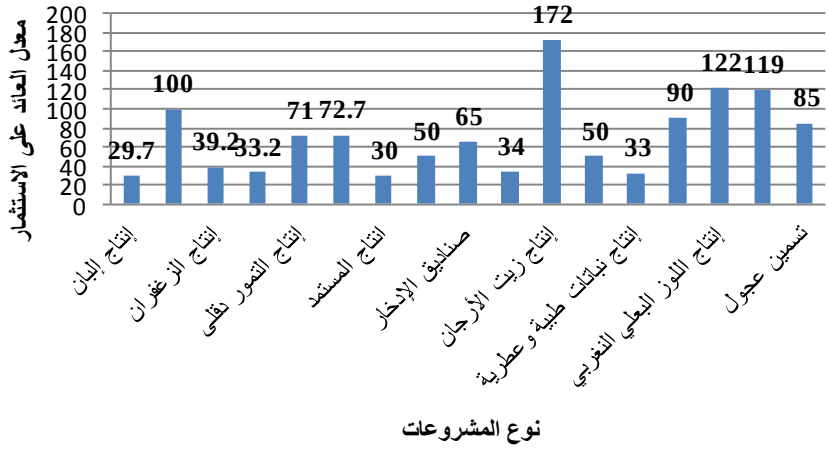

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من واقع عينة الدراسة الميدانية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يلاحظ من خلال تحليل العوائد المختلفة للمشروعات الانتاجية القائمة على الأسواق التضامنية نجد أرتفاع العوائد على التدفقات الخارجة لتلك المشروعات من واقع الشكل (4)، مقارنة بالمشروعات الجماعية شبة المؤسسية التى تمت فى مصر ضمن النوع الأول حيث نجد العديد من المبادرات قد تجاوز العائد على الاستثمار منها نسبة 100%، شكل (4).

ويرجع الأرتفاع فى عوائد تلك المشروعات بصفة أساسية للدعم الذى تحصل عليه تلك المشروعات من التعاونيات والجماعات القروية الفلاحية التى تعمل من خلالها، حيث تقوم تلك التعاونيات بمد القائمين على تلك المشروعات بكافة المدخلات الانتاجية لتلك المشروعات، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى تقديم كافة صور وأشكال التمويل ومن ثم سهولة الوصول للائتمان سواء المالي أو العيني مع تسهيلات إئتمانية تصل إلى أن تقديم الدعم المطلوب قد يصل إلى صفر فائدة على الائتمان المطلوب مثل مشروعات إنتاح الحليب من خلال عدد من التعاونيات بالمغرب (تعاونية مبروكة، وأيضا تعاونية زناتة لإنتاج الفلفل الأحمر، وإنتاج الشعير المستنبت)، أو من خلال فوائد على القروض لا تزيد عن 5%.

إلى ذلك تمتد أشكال الدعم المقدمة من التعاونيات للمشروعات الانتاجية إلى تقديم الدعم الكامل لتسويق منتجات تلك المشروعات ومن ثم كسر حلقة الوسطاء فى مجال التسويق، وأيضا تعميم الاستفادة من صور الأسواق الجماعية كالمعارض التى تقيمها تلك التعاونيات، إضافة إلى الإدارة التشاركية فى الإشراف والمتابعة لتلك المشروعات بين التعاونيات وأعضائها المستفيدين من أنشطتها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

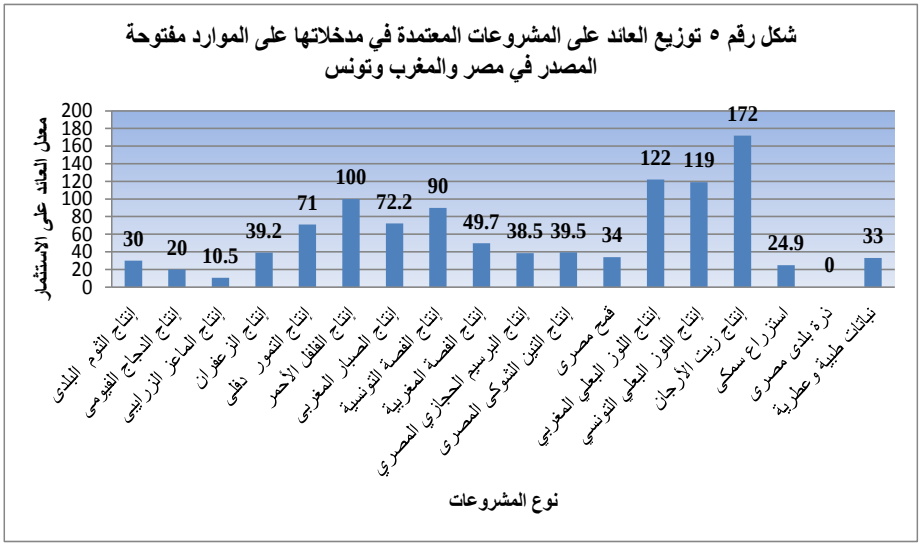

النوع الثالث: المشروعات الفردية / والجماعية القائمة على الموارد المفتوحة: وهي تلك المشروعات التي تقوم على أساس فردي أو جماعي، أو تضامني وتستند فى مدخلاتها بصفة رئيسية على الموارد المفتوحة المصدر أو الأصول الوراثية سواء نباتية مثل تقاوى الحاصلات الزراعية البلدية أو حيوانية محلية المصدر كالإنتاج الداجني البلدي أو المحلي مثل الدجاج سلالة البجاوي الفيومي المصري.

وفى إطار هذه النوعية من المشروعات تعتمد فى مدخلاتها بشكل رئيسي على الأصول الوراثية سواء كانت أصول وراثية نباتية أو حيوانية، ولكن فيما يتعلق بمخرجات تلك المشروعات فإنها تعتمدعلى الأسواق التبادلية والتضامنية معا.

وفى إطار هذا المعيار برز 18 مشروع من المشروعات الإنتاجية التى تعتمد فى مدخلاتها الرئيسية على الأصول الوراثية محلية أو بلدية المصدر.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وهذه النوعية من المشروعات موزعة على البلدان الثلاث (مصر، تونس، المغرب) محل الدراسة وهي مشروعات إنتاج الثوم البلدي، التين الشوكي، البرسيم الحجازي، القمح، الماعز الزرايبي، إنتاج الدجاج البجاوي أو الفيومي إضافة لمشروعات استزراع سمكي من مصر، ومن المغرب مشروعات إنتاج الزعفران والفلفل الأحمر، والصبار، وإنتاج زيت الأرجان، والفصة أو ما يسمى البرسيم الحجازي، إضافة إلى إنتاج اللوز ونباتات طبية وعطرية، ومن تونس مشروعات "تمور نور الدفلى " وأيضا إنتاج الفصة، وإنتاج الزيتون.

وعند تحليل ومقارنة هذه المشروعات في البلدان محل الدراسة نجد أن معدلات العائد على التدفقات الخارجة لهذه المشروعات نجد أن معدلات العائد في مشروعات إنتاج الفلفل الأحمر والزعفران من المغرب، وإنتاج التمور (نور الدفلى) من تونس هى الأعلى من حيث معدل العائد مقارنة بالمشروعات التى تمت فى مصر، كما يتضح من الشكل رقم (5) نجد أن العائد على زيت الأرجان واللوز فى المغرب بلغ 172%، 122% على الترتيب، الفلفل الأحمر والصبار والفصة والزعفران فى المغرب بنسب 100%، 72%، 49.7%، 39.2%، على الترتيب، بينما احتل العائد من الفصة ومن تمور نور الدفلى بتونس إلى 90%، 80 % على الترتيب، بينما فى مصر كانت العوائد منخفضة مقارنة بالمغرب وتونس وبخاصة بالنسبة لإنتاج الماعز الزرايبي بنسبة 10.5%، ثم مشروعات تربية الإنتاج الداجني من سلالة البجاوي الفيومي وكان معدل العائد 15%، والاستزراع السمكي من الأصناف البلدية التى تجود فى البيئة البحرية المصرية 24%، بينما كان الثوم من سلالة "سدس40 " قد بلغ 30%، والقمح 34%، ونبات التين الشوكي 39.5% والبرسيم الحجازي 38.5%.

بينما لم يغطِ الذرة البلدي المصرى من نوع "ناب الجمل" تكاليفة كون أن زراعته تقوم بالأساس على إشباع الحاجات الغذائية اللازمة لإنتاج الخبز.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

ولمناقشة هذا التفاوت نجد أن ارتفاع معدلات العائد على هذه النوعية من المشروعات يرجع إلى وجود مؤسسات تضامنية داعمة لهذه المشروعات، بينما تتم المشروعات الانتاجية فى مصر من غياب نسبي للمؤسسات التضامنية الداعمه.

النوع الرابع: المشروعات الفردية /الجماعية القائمة على الأسواق التبادلية: تتسم هذه النوعية من المشروعات بطبيعتها الجماعية أو الفردية واعتمادها الكامل على الأسواق التبادلية فى مدخلاتها ومخرجاتها.

وفى إطار هذا المعيار نجد من خلال دراستنا وجود عدد من المشروعات التى تتدرج ضمن هذا المعيار كما يتضح من الشكل رقم (6) وهى مشروعات إنتاج الثوم فى مصر سواء الثوم البلدى من صنف سدس 40، والصنف المستورد من جمهورية الصين الشعبية، وأيضا مشروعات الاستزراع السمكي، وكذلك القمح، والفاصوليا والتين الشوكي، والبرسيم الحجازي، ومحصول البطاطس، بينما نجد نبات الفصة (البرسيم الحجازي) سواء المغربية أو التونسية، حيث وجدنا أن معدل العائد على إنتاجية الفصة سواء المغربية أو التونسية هى الأعلى من حيث معدل العائد بنسب بلغت 49.7.5% للفصة المغربية 90% للفصة التونسية، وفى مصر وجدنا إنتاج البرسيم الحجازي 38.5%، التين الشوكي بلغ العائد منه 39.5% يليه القمح بنسبة 34%، ثم الثوم البلدي بنسبة 30% ثم الاستزراع السمكى بنسبة 24.5% ثم إنتاج الفاصوليا، ثم إنتاج البتلو فى المقابل جاء محصولي البطاطس والثوم الصيني ليتخذا مسارًا سلبيًا بلغ −5.6%، −30% على الترتيب، بينما الثوم البلدى من صنف سدس 40 قد اتخذ اتجاهًا مغايرًا للصنف المستورد وحقق عائدًا إيجابيًا بلغ +30%.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

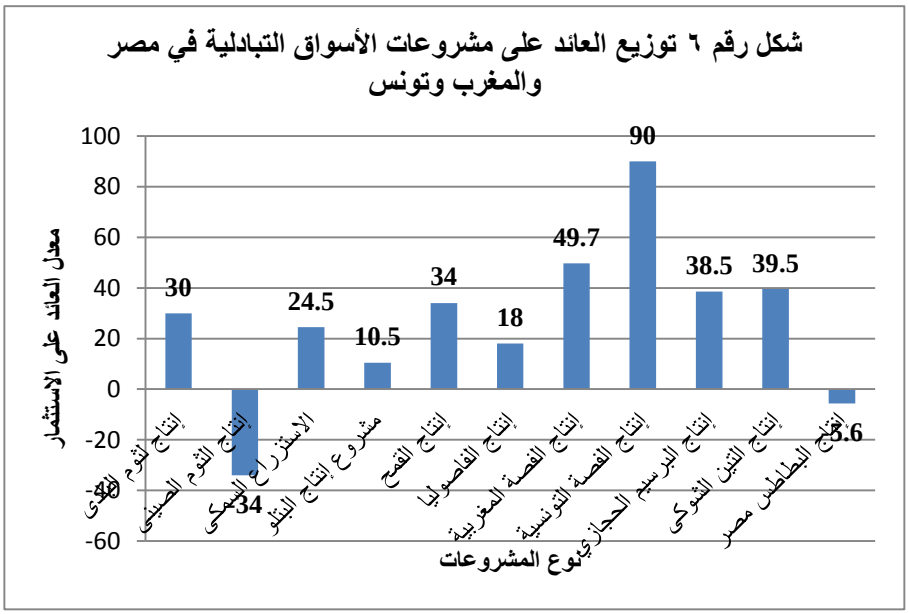

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من واقع عينة الدراسة الميدانية

ويعود هذا التفاوت الكبير فى معدلات العائد لهذه النوعية من المشروعات إلى ارتفاع تكلفة المدخلات بالنسبة للأصناف المستوردة من الخارج مثل محصول الثوم الصين المستورد حيث نجد ارتفاع فى أسعار البذور المستوردة مقارنة بالبذور البلدية بنسبة تصل إلى ما يقرب من 50%، نفس الحال بالنسبة لمحصول البطاطس الذي يعتمد على درنات البطاطس المستوردة.

ارتباطًا بما سبق فإن الأصناف المستوردة لا تكون فى الغالب متوافقة مع البيئة المناخية التي تنمو فيها الأصناف المحلية، الأمر الذى يستلزم مدخلات إضافية من المبيدات والأسمدة الكيماوية بصورة أكبر مقارنة بالأصناف البلدية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الأمر الذي يخلق هذا التفاوت الكبير فى العائد على هذه النوعية من الأصناف النباتية الذي يتجة ناحية النقصان بالنسبة للأصناف المستوردة مقارنة بالأصناف البلدية كما هو الحال في إنتاج الفصة (البرسيم الحجازي) سواء فى تونس أو المغرب.

فى السياق ذاته يمكن النظر إلى مشروع الاستزراع السمكي والذي يعتمد فى كامل مدخلاته على الأسواق التبادلية، ولكن يتسم هذا النوع من المشروعات على اعتماده على الزريعة السمكية التي تجود بها البيئة البحرية المصرية والتي تتسم بانخفاض اسعارها فى الأسواق المحلية مقارنة بالزريعة التى يتم استيرادها من الأسواق الخارجية الأمر الذى يجعلها تحقق عائد إيجابى بلغ 24.5% مقارنة بأسعار الفائدة السائدة فى الأسواق النقدية المصرية لعام 2020.

على الجانب الآخر وعند تناول مشروع أخر مثل إنتاج البتلو في مصر الذي يعتمد فى كافة مدخلاته على الأسواق التبادلية الأمر الذي ينعكس فى انخفاض معدل العائد الخاص به والذي لا يتجاوز الـ10.5% والذي ينخفض عن معدلات الفائدة فى البنوك المصرية عن عام 2020 والتي تبلغ 11%.

مناقشة النتائج واختبار الفروض

نناقش فروض الدرسة من خلال ما تم استعراضه، وفى هذا السياق ينطلق هذا البحث من فروض أساسية:

الفرض الأول: "تطبيق نمط الإنتاج الصغير فى مصر وتونس والمغرب، يؤدي إلى زيادة معدلات إنتاج الغذاء والحاصلات الزراعية".

إن هناك علاقة قوية بين نمط الإنتاج الصغير في ارتباطه بالأسواق التضامنية فى البلدان محل الدراسة لحل المشكلات المرتبطة بالمسألة الزراعية والريفية، حيث برز من سياق

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الدراسة زيادة معدلات العائد الناتج عن المشروعات الصغيرة التي تعمل فى إطار نمط الإنتاج الصغير وذلك من خلال استعراض تلك المعدلات التي تراوح مداها بين 172% في حدها الأعلى و30% فى حدها الأدنى كما هو واضح فى مشروعات نمط الإنتاج الصغير التى تعمل فى إطار الأسواق التضامنية بصفة أساسية كما في الشكل رقم (4).

وقد برز من خلال الدراسة أن نجاح المشروعات الصغيرة فى بلدان الدراسة رهين بالأسواق التضامنية بما تشتمل عليه من مؤسسات تضامنية مساندة لتلك النوعية من المشروعات سواء تعاونيات، جمعيات أهلية، جماعات قروية محلية. ..إلخ.

فى السياق ذاته اوضحت الدراسة أن نمط الإنتاج الصغير هو كافة المبادرات الفردية والجماعية التي تعتمد فى مدخلاتها على الأسواق التضامنية، والتى تقوم على التعاون والتضامن في تبادل تلك المدخلات كأن تقوم إحدى التعاونيات أو الجمعيات أو حتى الأفراد فى التعاون والتضامن فيما بينهم فى الحصول على تقاوي الحاصلات الزراعية بالنسبة للمنتجين الزراعيين على سبيل المثال لا الحصر دون شرائها من الأسواق التبادلية.

ومن ثم كسر حلقات الوسطاء في الوصول للمدخلات الزراعية من ناحية وكسر حلقة الاحتكارات التي تتحكم فى تلك المدخلات من ناحية أخرى، ومن ثم خفض مستويات أسعار المدخلات الزراعية وغيرها من مدخلات أخرى.

ولا شك أن اعتماد نمط الإنتاج الصغير فى مدخلاته على الأسواق التضامنية هو دفع لحركة هذا النمط الانتاجي حيث إن بناء الأسواق التضامنية هو الجسر الذي ينمو في إطاره نمط الإنتاج الصغير بما يضمه من كافة أشكال وصور المبادرات الانتاجية الصغيرة، ولا شك أن بناء هذه الأسواق يتضمن في الأساس مبدأ الوصول والإتاحة لكافة المنخرطين فى هذا النمط الإنتاجي من خلال الحق فى بناء المؤسسات التي تعبر عن إرادة المنخرطين فى هذا

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

النمط الإنتاجي سواء أكانت تلك المؤسسات تعاونيات أو جمعيات، بنوك تقاوي، صناديق إدخار.

الفرض الثانى: "الوصول للموارد فى مصر وتونس والمغرب يزيد من معدلات التمكين الاقتصادي:.

هناك علاقة قوية بين بين النفاذ والوصول للموارد والتمكين الاقتصادي والذى يتمثل في زيادة معدلات العائد بالنسبة لعدد من المحاصيل وبخاصة تلك التى تعتمد على الموارد المحلية مفتوحة المصدر وذلك فى بلدان الدراسة مجتمعه، مثال إنتاج "الفلفل الأحمر" بالمغرب وبخاصة المناطق التى تجود بها هذه النوعية من المحاصيل والتى تعتمد على البذور المحلية والتي يستطيع المزارعون الإكتار منها بصورة ذاتية حيث بلغ معدل العائد للمزارعين على هذا المحصول 100%، نفس الشئ بالنسبة لمحصول "الزعفران" بمنطقة "تالوين" بالمغرب والذى بلغ معدل العائد منه 39.2%، وكذلك محصول التمور من نوع "نورالدفلى" بتونس والذى بلغ العائد منه 80%، وحتى بالنسبة لمصر نجد أن العائد على محصول التين الشوكي والبرسيم الحجازي والثوم" من الصنف المحلي "سدس " بلغت عوائدهم 39.5% و38.5% و 30% على الترتيب، ومن ثم يتضح أن النفاذ للموارد الوراثية قد أدى إلى زيادة العوائد على المحاصيل المنتجة بواسطة تلك البذور المحلية مفتوحة المصدر مقارنة بالمحاصيل التى تنتجها الشركات العالمية الكبرى (عابرة الجنسيات) والتي لا يستطيع المزارعون المحليون فى بلدان الدراسة من إمكانية الإكثار منها ذاتيا.

التوصيات

- الاستفادة من استزراع المحاصيل البلدية كالصبار فى مواجهة التصحر والتغيرات المناخية كنموذج:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

لعل الاستفادة الكبرى من التجارب التي تم استعراضها ضمن إطار الدراسة إمكانية الاستفادة من استرزاع بعض الموارد الوراثية النباتية مثال الصبار بالمغرب بحيث يمكن الاستفادة من زراعة هذه النوعية من المحاصيل فى تعميم تلك التجربة فى العديد من البلدان ومن بينها مصر وبخاصة فى ظل الندرة المائية التى تعانيها الأرض المصرية، حيث هناك 96% من مساحة الأرض المصرية هي صحراوية وشبه صحراوية، وأيضا فى ظل التعديات التي تعانيها الاراضى الزراعية فى الوادي والدلتا، ولاشك أن زراعة نبات الصبار أو التين الشوكي فى مصر سيساعد بدرجة كبيرة فى امتصاص و اختزان نسب كبيرة من تانى أكسيد الكربون وإعادة استخدامه مرة أخرى فى عملية التمثيل الضوئي، وكذلك استخداماتة الصناعية المختلفة سواء فى الصناعات الغذائية أو العلفية وبخاصة أن هناك عجزا كبيرًا فى سوق الأعلاف المصرية الذي يتم تغطيته بمزيد من الاستيراد من الأسواق الخارجية.

بالإضافة إلى أن زراعة الصبار لا تحتاج إلى استخدامات مائية كبيرة الأمر الذي يمكن أن يساعد فى التخفيف من الآثار المختلفة من التغيرات المناخية وفي القلب منها عملية التصحر.

- ضرورة تكامل رأس المال الاجتماعي مع رأس المال الاقتصادي والتضامني:

يعد رأس المال الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لنمط الإنتاج الصغير، وما نقصده برأس المال الاجتماعي هو المؤسسات التي يقوم الأفراد والجماعات بإنشائها وفقاً لإرادتهم المستقلة في إدارة شئونهم الخاصة والعامة مثال الحق في إنشاء الجمعيات الأهلية، التعاونيات، بنوك التقاوي. ...إلخ، أيضا كافة المبادرات الشعبية والجماعية، وما ينشأ بين تلك المؤسسات من علاقات وتواصل. ولا يقتصر رأس المال الاجتماعي فقط عند حدود إنشاء تلك المؤسسات بل يمتد لحرية ممارسة الأنشطة التي يناط بها عمل تلك المؤسبسات وبالطبع فإنه كلما تعمق رأس المال الاجتماعي فى البيئة المحلية كلما زادت قوة وفاعلية الاقتصاد

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

التضامني، حيث إن الاقتصاد التضامني يقوم على الكفاءة والفاعلية لكافة العلاقات والشبكات التي تنشأ بين مؤسسات المجتمع المدني وبين الأفراد والجماعات، مما يزيد من الفاعلية والكفاءة المؤسسية التي تقوم بتجذير القيم المدنية من الاحترام المتبادل، وبناء أليات الثقة والتضامن وديناميةوحركية النسيج المجتمعي داخل الجماعات المحلية والجهوية داخل البلد الواحد، وفي علاقتها بغيرها من المجتمعات والأمم الأخرى.

- البناء المؤسسي والتشريعي كمدخل لبناء قدرات صغار المزارعين فى مصر:

إن الضعف المؤسسي للمزارعين الصغار سواء ما يتعلق ببناء مؤسساتهم التي تعبر عن واقعهم ومشاكلهم واحدة من الأسباب التى تفاقم من حدة هشاشة المزارعين الصغار.

ولا شك أن ضعف الانتاجية الزراعية من ناحية وفقر المزارعين من ناحية أخرى يعود بالأساس إلى ضعف مؤسسات المزارعين الصغار، والذي يعود إلى جمود المؤسسات الفلاحية التعاونية فى مصر مقارنة بديناميةوفاعلية تلك المؤسسات فى المغرب.

- ضرورة تضمين الإحصاءات الرسمية بالمساهمات الاقتصادية لنمط الانتاج الصغير:

حيث نجد العديد من الإحصاءات الرسمية وبخاصة فى قطاع الزراعة والصيد تكاد تكون خالية من مساهمات صغار المزارعين والصيادين في الناتج الاقتصادي الكلي الأمر الذي لا يساعد فى احتساب القيمة الاقتصادية المضافة للمزارعين الصغار والصيادين ومن ثم إمكانية تقييم تلك المساهمات الاقتصادية من ناحية وتعظيم عائدها الاقتصادي من ناحية أخرى، وبالتالي هناك ضرورة اقتصادية لإبراز تلك المساهمات ضمن الإحصاءات الرسمية، وذلك من خلال تضمين الإحصاءات الرسمية علاقات ارتباطية إحصائية بين فئات الحيازة الزراعية ومساهمة كل فئة في الناتج المحصولى، وكذلك فى الثروة الحيوانية والسمكية سواء فى التعدادات الزراعية التي تصدر من وزارات الزراعة أو تلك الصادرة من أجهزة الإحصاء الصادرة سواء من الجهاز المركزى للإحصاء فى مصر وما يماثلها فى كلًا من المغرب

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وتونس، ونفس الشئ فى الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي.

المراجع

إبراهيم سليمان وآخرون: دراسة الميزة المكانية والكفاءة الاقتصادية لأنشطة الإنتاج الحيواني في المزرعة الصغيرة، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثانى والعشرون، العدد الثالث، القاهرة 2012.

أشرف عبداللاهي محمود، وسام شحاته محمد القصاص (2012): دراسة لنمط الإنتاج الزراعى العائلى فى محافظتى الشرقية وقنا، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، القاهرة.

إيمان حلمى فائق ميخائيل (2019): التقييم الاقتصادي والبيئي للمشروعات متناهية الصغر فى مصر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبئية، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.

زينب محمد أحمد خالد (2011): اقتصاديات المشروعات الصغيرة فى محافظة أسيوط، دراسة مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية الزراعية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة المنيا، مصر.

حسانين كشك (2010): الفقر والإفقار في القرية المصرية، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة عين شمس.

سعد نصار (1995): التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

سلوى العنتري (2016): عمل النساء فى السوق بدون أجر، مؤسسة المرأة الجديدة، القاهرة.

سمير أمين (2009): الفلاحين وآفاق حركة مناهضة العولمة، مركز البحوث العربية والافريقية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

عبد القادر محمد دياب (1970): اقتصاديات المزارع الصغيرة في محافظة الشرقية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة القاهرة.

قيلة عز الدين محمد طه (2015): الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال، المركز القومي للبحوث، مركز التدريب وتنمية القدرات.

مرفت شحاتة أرمانيوس فانوس عبده (2014): بعض المتغيرات المرتبطة بدرجة استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية فى بعض قرى محافظة الشرقية، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

كاثى جلافانيس، باندلى جلافانيس (1985): سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط. ..استمرار الإنتاج العائلي، جامعة كورك، أيرلنده.

الإيكولوجيا الزراعية من أجل عكس مسار تدهور التربة وتحقيق الأمن الغذائي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2015

الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، منظمة العمل الدولية، مؤتمر العمل الدولى، الدورة 103، 2014.

التقرير السنوى لمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، 2014.

التعاونيات تغذي العالم، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2012.

المعهد المصرفي المصري، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، البنك المركزي المصري، القاهرة، 2017.

اتفاقية التنوع البيولوجى، منظمة الأمم المتحدة، يونيه 1992، وصادقت عليها الحكومة المصرية فى 1994، الجريدة الرسمية، العدد 36، 8 سبتمبر 1994.

Jan Douw van der Ploeg (2018): The peasant mode of production revisited, Transition Studies at Wageningen University (WUR)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

Samir Amin (2017): The Agrarian Question a Century, Agrarian South of Political Economic 6(2)149-174, Center foe agrarian Research and Education for South (CARES).

Peter M. Rosset: Agroecology as a territory in dispute: between institutionality and social movements. The Journal of Peasant Studies, 30 Aug 2017.

Breaking Bad: Big Ag Mega-Mergers in Play Dow + DuPont in the Pocket, ETC Group Communiqué 115, Dec. 2015.

Who Will Control the Green Economy? ETC Group, 2011.

SMALL–SCALE PRODUCTION AND ITS ROLE IN THE SUSTAINABILITY OF ENVIRONMENTAL RESOURCES

A COMPARATIVE ANALYTICAL STUDY OF EGYPT, TUNISIA AND MOROCCO

Abdel Mawla I. Mohammad[(1)]; Seham A. Marwan[(2)]
Azza M. Ghazala[(3)] and Mohammad A. Al-Hagary[(3)]
1) Post graduate student at Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Agriculture, Ain Shams University 3) Desert Research Centre

ABSTRACT

Many developing countries, including Egypt, suffer from a structural problem in the increase in the food gap of those countries, on the one hand, and insufficient access of the main food producers,

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

especially the poor and small farmers, to environmental resources, on the other hand. Developing countries often depend on agriculture and food production by poor and small-scale farmers, with their small land tenure. This reflects the structural problem in which the generalized and dominant production pattern of globalized market economies is perceived as the only mode that can solve the agricultural and rural development challenges in these countries, even if this results in the exit of the small farmers from agricultural land and their transition to work as agricultural wage labor ,and create more informal employment, an alternative vision sees an exit from the food-gap dilemma and agricultural and rural development in the countryside of these countries by adopting the small-scale production pattern. The study is based on the Descriptive method and the use of economic and financial assessment indictors for a number of small- scale production enterprises in Egypt, Morocco, and Tunisia. This is to test the study hypotheses based on assessing the economic feasibility of the enterprises within the framework of small- scale production pattern and other initiatives within the mode exchange markets.

The results of the study showed a strong relationship between the pattern of the small- scale production and the increase in economic rates of return compared to other economic enterprises operating under the exchange markets. Among the recommendations of the study is that the expansion of economic activities based on the pattern of small production helps in improving and sustaining the agricultural land environment.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178